

التأريخ الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني من خلال الوثائق
القضائية بالمكتبة الوطنية وعينات من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

*The social and economic history of Algerian women during the
Ottoman era through judicial documents in the National Library
and samples from documents in the Algerian National Archives*

1- ط. د. هزله عبد الحميد*، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

abdelhamid.hezla@univ-alger2.dz

2- أ. د. فتيحة الواليش، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

fatiha.loualiche@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/28 تاريخ القبول: 2025/05/19 تاريخ النشر: 2025/06/05

ملخص:

لقد كشفت لنا مختلف الوثائق الارشيفية الخاصة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني أن المرأة الجزائرية كان لها حضور فعال في تأريخ دورها الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وبروزها كعنصر اساسي في المجتمع يوثق عقودها المختلفة حفاظا على حقوقه تماما مثل الرجال وقد تنوعت هذه العقود بين ما يتعلق بشخصها وذاتها وحياتها الخاصة مثل عقود الزواج والطلاق، والميراث... ومنها ما يرتبط بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية في علاقاتها بأسرتها أو بمجتمعها كعقود الهبات والتنازل عن حقوق مادية أو بيع أو شراء أو مقبوضات لديون أو املاك توقفها... لقد كانت المرأة حاضرة في هذه العقود التي توثقها الادارة عن طريق قضاتها في محاضر رسمية مختومة بحضور شهود على حسب العقد.

عند التفكير في دراسة هذه العقود المتنوعة يتبادر الى الذهن مجموعة من الاسئلة بمثابة اشكاليات تستوجب البحث عن اجابات لها لكي توضع هذه الدراسة في قالب الدراسات الاجتماعية التي تخص المرأة الجزائرية خلال العهد العثماني وقد حددت لهذه الدراسة ثلاث اشكاليات رئيسية

1- هل حفظت المرأة حقوقها من خلال تلك العقود وتمتعت بحماية السلطة أثناء تطبيق تلك العقود؟

2- كيف استطاعت المرأة ان يكون لها دور اجتماعي واقتصادي في البلاد خلال تلك الفترة؟
3- هل كانت المرأة حرة في أدوارها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية من خلال عقود الزواج والوقف والهبة؟

من خلال مجموعة من الوثائق القضائية المتواجدة بالمكتبة الوطنية وعينات من عقود المحاكم الشرعية المتواجدة بالأرشيف الوطني اتضح أن المرأة كانت حريصة على توثيق كل عقودها وحرصها على حماية حقوقها من الضياع ولقد حرصت السلطة على حماية هذه الحقوق بتوثيقها من طرف قضاة تستمد شرعيتها من الشريعة الاسلامية الشيء الذي جعل لهذه العقود الصبغة الدينية يحرم عدم الالتزام بها او الاخلال بها.

كلمات مفتاحية: المرأة، العقود، الوثائق، الزواج، الطلاق، التركات، الأوقاف.

Abstract:

Various archival documents on the history of Algeria during the Ottoman era have revealed to us that Algerian women had an effective presence in the history of their social and economic role in the country, and their emergence as an essential element in society documenting its various contracts in order to preserve its rights, just like men. These contracts varied between what related to their person, themselves, and their private lives, such as Marriage, divorce, and inheritance contracts...Some of them are related to her economic and social roles in her relationships with her family or community, such as

gift contracts, the transfer of material rights, sales or purchases, or receipts for debts or property that she stops ... Women were present at the contracts, which were documented by the administration through its judges in official records sealed in the presence of witnesses according to the contract.

When thinking about studying these various decades, a set of questions come to mind as problems that require searching for answers in order to place this study in the template of social studies related to Algerian women during the Ottoman era. Three main problems have been identified for this study:

1- Did women preserve their rights through those contracts and enjoy the protection of the authority during the implementation of those contracts?

2- How were women able to have a social and economic role in the country during that period?

3- Were women free in their various economic and social roles through marriage contracts, endowments, and gifts?

Through a collection of judicial documents in the National Library and samples of Sharia court contracts in the National Archives, it is clear that women were keen to document all their contracts and were keen to protect their rights from loss. The authority was keen to protect these rights by documenting them by judges who derived their legitimacy from Islamic law, which made These contracts have a religious character, and it is forbidden not to abide by them or violate them.

Keywords: Women; contracts; documents; marriage; divorce; inheritance; endowments.

● مقدمة

لقد شكلت الوثائق الأرشيفية مصدرا مهما للتنقيب على التاريخ المحلي خلال الفترة العثمانية فبعدما استرجعت الدولة الجزائرية رصيدا مهما منه أظهرت هذه الوثائق كميات كبيرة من المعلومات وأعطت صورة قريبة من الحقيقة عن واقع تلك الفترة إذ يحظى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي بنصيب وافر من تلك الوثائق أعطى اتجاها آخر للدراسات التاريخية المحلية فبدأت الدراسات تتناول المجتمع وهيكلته وسكان المدن والأرياف ونشاطاتهم الاقتصادية والملكية وأنواعها والنظام المالي المعتمد وعلاقات السلطة بالقوى المحلية والقبائل ومدى ارتباطها وبعدها عن الإدارة إضافة إلى المرأة ومختلف فعاليتها الاجتماعية والاقتصادية وكذلك مختلف العقود التي تربط أفراد المجتمع والتي اختص بها الفقهاء والقضاة.

لقد كان للمرأة التأثير الواضح في هذه العقود فاستطاعت أن تؤرخ لتفاصيل دورها في المجتمع من خلال حضورها في عقود متعددة كانت هي الفاعلة من خلال عقود الزواج والطلاق والبيع والشراء والوقف والهبة والتركة وغيرها لقد عكست هذه الوثائق بحق أحد جوانب المجتمع المهمة وهو المرأة وقدرتها على ترك بصمتها من خلال تأريخ وتوثيق عقودها المختلفة مما يضمن لها حقوقها والتي كانت الدولة الفاعل المهم على حماية هذه الحقوق والتي ساعدها مرجعيتها الدينية إذ كانت جميع العقود وفق الشريعة الإسلامية.

تقوم هذه الدراسة على ثلاث إشكاليات رئيسية:

1- هل حفظت المرأة حقوقها من خلال تلك العقود وتمتعت بحماية السلطة أثناء تطبيق تلك

العقود؟

2- كيف استطاعت المرأة ان يكون لها دور اجتماعي واقتصادي في البلاد خلال تلك الفترة؟

3- هل كانت المرأة حرة في أدوارها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية من خلال عقود الزواج والوقف

والهبة؟

وتكون الإجابة على هذه الإشكاليات من خلال عينات ونماذج لعقود مختلفة مست جوانب الحياة المختلفة للمرأة نبرز من خلالها أدوارا مختلفة للمرأة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني وهذا بالاعتماد على مجموعة من الوثائق الأرشيفية من مجموعات المكتبة الوطنية وخصصت الدراسة على الوثائق القضائية من مختلف المجموعات التي لها علاقة مباشرة بالمرأة للتركيز أكثر على عناصر الموضوع، فمجموعات المكتبة الوطنية متنوعة المواضيع منها ما هو متعلق بالوثائق الإدارية كمراسلات البايات مع الدايات و مواضيع تختص بالعلاقات الاقتصادية للجزائر مع دول أوروبا وكذلك وثائق خاصة بالتاريخ السياسي والعسكري تتضمن مختلف المعاهدات وعلاقات الجزائر سواء مع استنبول أو مع دول أوروبا مثل فرنسا وانجلترا، بالإضافة إلى عينات من الأرشيف الوطني اعتمدت عليها الأستاذة فتيحة

الواليش في كتابها "العائلة في الجزائر خلال القرنين 17-18م". حيث قامت بدراسة عينات لعقود زواج وطلاق تبرز فيه شروط المرأة في الزواج أو الطلاق والتي عكست شخصية المرأة القوية في بعض الحالات مهما يكن الزوج، ومن أمثلة تلك الشروط عدم تنقلها الى بلد آخر، عدم الزواج بأخرى، أن تكون في مسكن بمفردها...لقد تنوعت هذه العقود وأخذت مواضيع متعددة ثرية منها عقود الزواج والطلاق، عقود البيع والشراء، عقود الأوقاف والهبات، عقود المواريث وتصفية التركات، عقود تسوية النزاعات، عقود للتنازل إن هذه العقود شكلت مادة ثرية للباحثين في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال العهد العثماني ولإزالة، فهي المرأة العاكسة للحالة الاجتماعية والاقتصادية لتلك الفترة.

1. مجموعات المكتبة الوطنية:

يتألف رصيد المكتبة الوطنية من الوثائق التي تعود للعهد العثماني استرجعتها الجزائر على دفعتين وعددها 1642 وثيقة تمثل 438 وثيقة الرصيد القديم و1086 وثيقة الرصيد الجديد ويسعى رصيد دلفان موزعة على اثني عشرة ملف توجد ضمن خمس مجموعات، فالرصيد القديم ووثائقه كلها أصلية ماعدا المجموعة رقم 1641 التي توجد بها بعض الوثائق أصلية فقط اما الوثائق الاخرى فهي منقولة عن اصول مفقودة وكثير منها متبوع بترجمة فرنسية، كما أنه يوجد ملفان خاصان بالعهد الفرنسي ووثائق هذين الملفين قليلة جدا وهما الملف الرابع في المجموعة 3206 و الثالث في المجموعة 13207¹. ويفصل سعيدوني في كتابه ورقات تاريخية مجموعات المكتبة الوطنية الذي يحصر مواضيعها بمجال زمني وعدد وثائق كل مجموعة:

المجموعة 1641-(1719-1783م) تحتوي على 128 وثيقة

المجموعة 1642-(1816-1870م) تحتوي على 30 رسالة

المجموعة 1903-(1823-1830م) تحتوي على 74 وثيقة

المجموعة 2316-(1787-1813م) وهي وثائق شرعية من محاكم خارج مدينة الجزائر في شأن

الملكيات وما يتعلق بها من معاملات وإجراءات

المجموعة 3190-(1748-1830م) تحتوي على 479 وثيقة أغلبها مراسلات موجهة لحكام الجزائر

المجموعة 3203-(1742-1843م) تحتوي على 69 وثيقة تهتم بالمعاملات التجارية

المجموعة 3204-(1769-1830) وهي 79 رسالة موجهة لباشوات الجزائر

¹ خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، منشورات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القدر، قسنطينة، 2010، ص 11-12.

المجموعة 3205 (1747-1830م) وهي 232 وثيقة مراسلات إلى حكام الجزائر، وأحكام قضائية على ثلاث ملفات

المجموعة 3190 (1810-1830) تضم 137 وثيقة وهي مراسلات موجهة من مختلف الجهات الى حكام الجزائر ومساعديه

المجموعة 3207 وهي ترجمات فرنسية لوثائق الملف الاول من المجموعة 3190 والملف الثاني من المجموعة 3206، وهي 336 وثيقة على ثلاث ملفات.¹

2. مجموعات الوثائق القضائية:

وهي مجموعات من الوثائق كلها قضائية تختص بالعقود الشرعية التي يحكم فيها القاضي ماعدا المجموعة 3205 والتي فيها الملف الثاني فقط يحتوي على وثائق قضائية وقد بينها خليفة حماش في الكشف كما يلي:

1-2 المجموعة 2316:

تتكون من وثائق قضائية كتبت في المحاكم وأغلبها بتلمسان وقسنطينة بين عامي 1202-1228هـ (1787-18013م) وهي عبارة عن تقسيم تركات وفصل خلافات وتقديم هبات وعددها 62 وثيقة وكلها وثائق اصلية.² منها 20 وثيقة قضائية تناولت مواضيع تخص المرأة في حالات متنوعة ومختلفة منها عقود زواج، وتوزيع تركة وتسوية خلافات وهبة وشهادة بيع وشراء ومحضر استلام اموال وتحبيس (أوقاف)، وهذا الجدول يبين عدد وأرقام وثائق هذه المجموعة ذات الصلة بالمرأة

عدد الوثائق	عقود زواج	عقود بيع وشراء	تسوية خلاف	توزيع ميراث	هبة	حبس	شهادة طلاق	تحديد ممتلكات
عدد الوثائق	1	2	8	5	1	1	1	1
أرقامها	40	44-42	-19-4-3 -23-21	-7-35 -17-10	57	34	24	27

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص93-94.

² خليفة حماش، كشف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، ص 48.

التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني من خلال الوثائق القضائية بالمكتبة الوطنية وعينات من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

				28	-49-38			
					60			

2-2 المجموعة 3203:

هذه المجموعة عبارة عن وثائق قضائية كتبها قضاة المحكمتين الحنفية والمالكية بمدينة الجزائر وتتعلق بإثبات ملكية بعض الجنان المتواجدة بفحص مدينة الجزائر سواء بالبيع والشراء ام بالوراثة أم بالهبة وهي وثائق أصلية تحتوي على ملفين الملف الاول مرقمة من 1 الى 33، والثانية من 34 الى 60 بمجموع 60 وثيقة اما عن عدد الوثائق التي أرخت للمرأة وكانت تشمل مختلف العقود التي استطاعت ان تحفظ المرأة بها حقوقها فهي 29 وثيقة وهذا الجدول يبين عدد وارقام وثائق هذه المجموعة ذات الصلة¹

عدد الوثائق	بيع وشراء	استلام حقوق	تقسيم تركة	وقف
10	12	7	2	
أرقامها	-9-8-7-6-5-2	-51-50-49-48	-37-35-21-1-47	33-32
	-46-56-45-36	-11-10-53-52	54-38	
	57	58-14-13-12		

2-3 المجموعة 3205:

وثائق الملف الثاني من هذه المجموعة كلها قضائية وهي مرقمة من 1 الى 55 منها 7 وثائق مفقودة وهي وثائق غير أصلية وإنما منسوخة عن أصول مفقودة وتوجد بعض الاصول في وثائق المحكمة الشرعية في الأرشيف الوطني الجزائري². بها اربعة وثائق فقط أرخت ووثقت عقودا تخص المرأة، وهذا الجدول يبين عدد وأرقام وثائق هذه المجموعة ذات الصلة بالمرأة:

عدد الوثائق	إبطال وقف	ميراث	ميراث غائبة
1	2	1	

¹ خليفة حماش، كشف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، ص 99.

² نفسه، ص 125.

أرقامها	8	28-22	25
---------	---	-------	----

تعد وثائق المحاكم الشرعية مصدرا لا مثيل له لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر في الفترة العثمانية وقد استمدت أهميتها من تنوع عقودها وبالتالي تنوع القضايا والمواضيع التي تناولتها وفي مقدمتها قضايا التحسيس والبيع والشراء وعقود الزواج والطلاق وعقود تصفية التركات وعقود الهبة والشفع اضافة الى المرافعات الى المجلس العلمي التي تعالج أغلبها قضايا الوقف وكذا النزاعات، فهي بذلك أداة ضرورية للتعرف على الحياة الثقافية للمجتمع ومصدرا ضروريا لكتابة تاريخ الجزائر¹.

3. وثائق الأرشيف الوطني:

يملك مركز الأرشيف الوطني مجموعة هامة من الوثائق التي تخص مدينة الجزائر في العهد العثماني وهي في مجموعها تتوزع على أربعة اصناف من الوثائق وهي:

1-3 سجلات بيت المال:

وتتضمن معلومات حول الاملاك الموقوفة وعوائد المؤسسات الخيرية المشرفة عليها كما تحتوي على تسجيلات لأمانات وودائع بيت المال وأحكام خاصة بالتركات تضم 64 سجلا وحفظت في 11 علبة²

2-3 دفاتر البايلك:

وهي في اغلبها تقاييد لأملاك موقوفة وجداول لنفقات ومداخيل الخزينة وضبط المصالح الادارية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية داخل مدينة الجزائر وخارجها، وهي تتوزع على 36 علبة تشمل 386 سجلا

3-3 وثائق المحاكم الشرعية:

تتوزع على 152 علبة وهي في غالبيتها عقود شرعية وأحكام قضائية تتعرض لقضايا الملكية والمعاملات المتعلقة بها من بيع وشراء وتسجيلات عقود الزواج والطلاق وتحديد للصدقات والارث والهبة وغيرها³.

4. العقود الشرعية:

1-4 عقود الزواج:

¹ فهيمة عمريوي، أوقاف الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى 1246هـ/1600-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 29.

² سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص 85.

³ نفسه، ص ص 86-89

كان التوثيق أي كتابة العقود وسيلة واسعة الاستخدام في ميدان المعاملات بين افراد المجتمع في مدينة الجزائر وكان الزواج واحدا من تلك المعاملات التي يستخدم فيها التوثيق، إذ كانت الاسر التي تقيم علاقات مصاهرة فيما بينها لا تكتفي بالعقود الشفوية، وإنما كانت تحرص على توثيقها على يد العدول بإحدى المحكمتين الحنفية أو المالكية.¹ لقد تضمنت العقود بنودا تم الاتفاق عليها سواء للزواج او اتفاق على الطلاق، وكما هو معلوم فإن عقود الزواج الحنفية لا يشترط وجود الولي للزوجة في حين أن عقود المالكية تشترط وجود الولي وغالبا ما يكون الأب حاضرا والذي يحدد شروط الزواج وبنود العقد بعد أخذ موافقة ابنته، ويكون الصداق متنوعا حسب الحالة الاجتماعية فهو يتكون عادة من الذهب و فراش الصوف وخادمة، أو مبلغ من المال وقفطان للعائلات الغنية.²

من الشروط التي تكررت في عقود الزواج والتي عادة ما تكون بالاتفاق:

ألا تفارق الزوجة أمها إلا برضاها وألا تغادر معه الى مدينته بل تبقى في مدينتها.³

كانت صيغة العقد موحدة في جميع السجلات سواء كان العقد لعسكري أو مدني ويذكر نوع العقد زواج أو طلاق أو مراجعة أو هبة أو صلح وغيرها من المعاملات ثم يذكر الطرف الاول للعقد وهو الزوج ونسبه لأبيه وحرفته أو وظيفته، ثم اسم الزوجة مسبقة بعبارة امة الله ثم اسم والدها وحرفته أو وظيفته وحالتها المدنية بكر او ثيبا ثم قيمة الصداق ثم ملحقات الصداق ومؤخر الصداق والمدة التي يلتزم الزوج بتقديمه فيها لزوجته ويذكر في الأخير اسم الموكل على الزوجة ويختتم العقد بإمضاء عدلين.⁴ وندرج جدولا في أمثلة عن عقود الزواج وشروطه ومقدار الصداق ورد في كتابها "العائلة في الجزائر خلال القرنين 17-18م" للأستاذة الواليش التي نقلتها من سجلات المحاكم الشرعية من مركز الأرشيف الوطني.⁵

رقم العلة	تاريخ العقد	اسماء	الوصي	الشروط	الصداق
-----------	-------------	-------	-------	--------	--------

¹ خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 321.

² Fatiha loualiche, **lafamille à alger XVII et XVIII siècles, parentè, alliance et patrimoine**, ED media plus, constantine, 2017, p.73.

³ Ibid. p79.

⁴ جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 151.

⁵ Loualich, op. cit, p360.

			الزوجين		
116-59	1703/هـ/1115	خليل باي بن حسان التركي تزوج مع فاطمة بنت ابراهيم (ارملة)	خالها	-لا يتزوج عليها بامرأة اخرى ولا بجواري	500 دينار -خادمة
90-78	1776/هـ/1190	علي بن مصطفى تزوج مع راضية بنت احمد	ابها	-ولا يجوز للزوج أن يغادر بيت الزوجية دون إذن الزوج، ولا يجوز له أن يتزوج مرة أخرى، وإلا فإن الحياة المشتركة ستنتهي. يوافق والد الزوجة على تغطية نفقات الزوجين لمدة ست سنوات	400 دينار -خادمة
67/53-65	1808/هـ/1223 م	محمد بن عمار القزاز تزوج مع عويشة بنت محمد	عمها-قدور الفكهاني	يتم ابرام العقد بعد الزوجة	400 دينار
89-17	1818/هـ/1234 م	ابراهيم	زوج خالتها	دون الزواج	1000 دينار

التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني من خلال الوثائق القضائية بالمكتبة الوطنية وعينات من
وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

شاوش بن ابراهيم زهره بنت حسان تحت كفالة امها فاطمة بنت احمد	بأخرى بجوازي	أو	وخادمة
---	-----------------	----	--------

ومن أبرز عقود الزواج التي تضمنتها الوثائق الأرشيفية هي عقود زواج البايات حيث سعى بايات قسنطينة أنفسهم لمصاهرة حكام لما كان لهم من جاه ولما كان تحت أيديهم من ثروات، ومن بين البايات الذين سعوا الى مصاهرة شيوخ فرجيوة الباي محمد النعمان 1226-1229هـ/1811-1814م جاء في نص العقد (تزوج على بركة الله المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدنا محمد نعمان باي أيده الله ونصره بأمة الله الحرة الجليلة جليية بنت المرحوم بكرم الهي القيوم الحاج بن عاشور المالكة أمر نفسها على صداق قدره 2000 ريال وقفطانان وحزامان.... وزوجها المكرم الأجل القايد عنبر قايد دار حرم السيد الباي المذكور...)¹. ومن اهم عقود الزواج التي جاءت بها الوثائق الأرشيفية، ثلاثة عقود زواج للحاج أحمد باي: الأول في ربيع الأول 1227 هـ (1812م)، أي قبل توليه حكم بايلك قسنطينة، ومما جاء فيه:

"الحمد لله وفيه تزوج الفاضل الأجل الأصيل السيد أحمد باي بن السيد محمد الشريف بن المرحوم أحمد باي... خدوجة بنت المرحوم السيد عصمان خوجة بكرا بالغاً مهملة أصدقها... (6000) ريال وست إماء وستة قفاطن وستة أواق جوهر وستة حزوم الكل بذمته زوجها منه بما سطر وتوكيلها ورضاها المعظم الأرفع... السيد محمد بن نعمان باي..."².

والثاني في شوال 1229 هـ (1814م) من "أمة الله فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف ثيبا متوفى عنها... صداقها... (1000) ريال ... والتزم الزوج ألا يسكن زوجه المصون مع زوجاته وأقاربه إلا بإذنها ورضاها"، وكلا العقدين سجلا قبل توليه حكم قسنطينة
والثالث في جمادى الثانية 1248 هـ (1832م) وجاء فيه:

¹ معاشي، المرجع السابق، ص ص113-114.

² نفسه، ص153.

الأرفع الهمام الأنفع السيد الحاج أحمد باشا أعزه الله الحرة الجليلة الأصيلة أمة الله تعالى " الحمد لله... الثامن والعشرين منه تزوج على بركة الله ومعونته أمام الفقهاء المعظم المنتصرة بنت المعظم الأجل الأشمل السيد محمد بن الحاج شيخ نجع العرب بكرا على صداق قدره... ألفا ريال (2000) وقفطانان... عقد نكاحها بما ذكر عمها المرعي المبجل السيد بوعزيز"، وكانت زوجته البكر ابنة شيخ العرب محمد بن الحاج بن قانة، الأمر الذي يوحي بأن هذه الزيجة تدخل ضمن المصاهرة السياسية التي اشتهر بها بايات قسنطينة¹.

2-4 عقود الطلاق:

وتعرف كذلك بعقود التنصل من الزواج وهذا بطلب من الزوجة لزوجها بإنهاء الارتباط ويكون بعقد بعد تسوية ديون الزوج المالية ودفع ما عليه من مؤخر الصداق². وفي عقود الطلاق فيذكر اسم المطلق واسم والده ووظيفته ثم اسم طليقته وعدد الطلقة ثم كيفية الاتفاق على الطلاق بالخلع أو بتمسك الزوجة بكامل صداقها وفي الأخير يذكر اسم الضامن في الزوجة ويكون عادة أحد أقاربها ويختتم العقد بإمضاء العدلين³. وهذه عينات لعقود طلاق توجد في سجلات المحاكم الشرعية لمدينة الجزائر المتواجدة بمركز الأرشيف الوطني تطرقت اليها الأستاذة الواليش مبينة فيه الاسباب التي تجعل المرأة تطلب الطلاق⁴.

رقم العلبة	التاريخ	المطلقين	سبب الطلاق
69/17	1193هـ/1779م	عبدى يلداش التركي وطليقته زهرة بنت محمد	سفر الزوج في مهمة رسمية الى تركيا لمدة 7 سنوات ولم يترك لها مالا تنفقه وسدد به احتياجاتها.
70/83	1190هـ/1776م	علي بن احمد مع أخو زوجته	التفاهم حول مؤخر الصداق والخادمة وكذلك نفقة المولود

¹ معاشي، المرجع السابق، ص 153.

² loulach, op. cit, p.85.

³ معاشي، المرجع السابق، ص ص 151، 152.

⁴ loulache, op. cit, p364

التأريخ الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني من خلال الوثائق القضائية بالمكتبة الوطنية وعينات من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

بعد وضعه لأن امه حامل به.			
وقع الطلاق لأن الزوجة اشتكت بعدم تلقيها مؤخر الصداق خلال المدة المتفق عليها ولم يقيم ببراءة منزل لها	محمد الجاكمكي الحرفي وطليقته فاطمة بنت مصطفى	1224هـ/1809م	52/87
الزوجة طلبت الطلاق بسبب اهمل زوجها لها	احمد السمار الانكشاري مع طليقته نفيسة بنت محمد	1243هـ/1827م	59/45

ويدرج الاستاذ خليفة حماش نموذجا لعقد طلاق محرر بالمحكمة الحنفية الموجود بسجلات المحكمة الشرعية بالأرشيف الوطني تحت رقم (ع1:3:44/37، سنة 1240هـ):

الحمد لله بالمحكمة الحنفية من بلد الجزائر المحمية بالله تعالى (كذا) طلق المكرم دحمان الكومانجي ابن قدور زوجه الولية فاطمة بنت..... طلبة واحدة بعد البناء بها من غير تسليم ولا ترك شيء مما لها عليه شهد عليه بذلك وهو بالحالة الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ اليوم السادس عشر من رجب عام اربعين ومائتين والـ (توقيع العدلين الاول والثاني).¹

وندرج مثالا من المجموعة "2316" في العقد رقم 24 بالمكتبة الوطنية (...وكل المكرم علي. السيد علي بطلاق زوجته الولية فطومة بنت المرحوم...صالح القسنطيني بعد أن تؤدي له جميع ما يعرف به...وتترك له جميع ماله...من المهر. ولا تتبعه في دين وأدت جميع ما كان له تحت يده وتركت ماله عليه...واشهد سيدي المكرم علي المذكور بحسب...ابراء لموكله وعليها كما برأته مما ذكر من حقوق الزوجة كلها وتوابع العصمة ابراء تاما وشهد عليه...صحيح الفعل). في أواخر محرم 1221هـ/1806م.²

3-4 عقود البيع والشراء:

¹ حماش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص 1013.

² م.و.ج، وثائق عثمانية، عقد طلاق السيد علي مع الولية فطومة بنت صالح القسنطيني، مجموعة 2316، الوثيقة رقم 24، السنة، 1221هـ/1806م.

وثائق عقود البيع والشراء التي كانت المرأة فيها طرفا كثيرة في مجموعات المكتبة الوطنية فلقد كانت المرأة حرة في املائها تتصرف فيها كما تشاء دون اللجوء الى وكيل أو ولي تأخذ مشورته وسوف أبين بعض الامثلة من هذه العقود التي تعكس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية كشخصية مستقلة خاصة في المدن ففي الوثيقة رقم 57 من المجموعة "3203" بالمكتبة الوطنية نجد (البائعة خديجة المذكورة بمحوله المبتاع السيد عبد الرحمان الصباغ بن قاسم المبيع جميع الجنة المذكورة معها في المشار اليه الثمن 63 دينار كلها ذهبا عينا سلطانية قبضت من ذلك ثلاثة دنانير من...باعترافها بذلك والباقي ستون دينار يؤديه لها في أول شهر شعبان الآتي من تاريخه...السيد الحاج مبارك بن أحمد والسيد أحمد الحفاف بن السيد عبد الرحمان بتاريخ أواسط ذي القعدة الحرام عام 1148هـ¹.

وفي صيغة أخرى نجد أن المرأة تبيع نصيبها من الحديقة الى شريكها وهو ما وجدناه في الوثيقة رقم 2 من المجموعة "3203"

(الحمد لله بعد ان تقرر الاشتراك بين المكرمين وهما الشاب الأنجب السيد مصطفى الانجشاري ابن يوسف وفاطمة بنت احمد خوجة في جميع الجنة الكاينة بفحص العناصر خارج باب عزون أحد أبواب محروسة الجزائر القريبة من جنة المعظم علي خوجة المذكورة معهما في الرسم اعلاه ويليه. على نسبة ان لمصطفى المذكور منه سبعة اثمان ولفاطمة المستورة الثمن الباقي وعلى الشياخ بينهما في ذلك وحكمه التقدير التام وكان ذلك...بمحض شهيديه...بالمحكمة الحنفية من البلد المذكورين...واشهدتهما على نفسها أنها باعت من ربيها الشاب مصطفى شريكها المسطور جميع الثمن الواحد الخاص بها من الجنة المسطورة...بيعا تاما باتا... سالما من جميع المفاسد كلها ومن المبطلات...بثمن قدره 62 ريالا كلها فضية ثمينة دراهم صغار او نصف الريال من النعت... قبضتها البائعة المذكورة من المبتاع...تم التسليم و أبراته من جميع...الابراء العام فتسلم ذلك منها. وملكه دونها وحل فيها محل ذي المال في ماله...وذو الملك الصحيح في ملكه وشهد عليهما بذلك وهما بالحالة الجائزة شرعا وعرفهما البائعة المكرم السيد احمد بن المهدي بتاريخ اواسط شوال المبارك من عام 1182هـ².

وفي الوثيقة رقم 5 من المجموعة 3203 نجد أن المرأة توثق شرائها لجنة:

(الحمد لله البائع المعظم السيد احمد اودا باشي ابن خليل المذكور... المبتاع علي الانجشاري وكيل المبتاعة ميمونة بنت محمد...حضر قريبا علي انجشاري ابن عبد الرحمان البيع جميع الجنة المذكورة

¹ م.م.و.ج، وثائق عثمانية، عقد بيع بين خديجة والمبتاع السيد عبد الرحمان الصباغ، مجموعة رقم 3203، الوثيقة رقم 57، السنة 1148هـ

² م.م.و.ج، وثائق عثمانية، عقد بيع نصيب من الحديقة لفاطمة بنت أحمد إلى مصطفى بن يوسف، مجموعة 3203، الوثيقة 02، السنة 1182هـ

والثمن الف ريال واحد ومئتا ريال اثنتان... كلها دراهم صغار قبض البائع المذكور من المبتاعة المسطور من العدد المذكور تسعة دنانير كلها ذهباً... سلطانية إلى أن تقضيه الجميع وذلك بعد الرؤية في.... بتاريخ اواخر ذي الحجة عام 1188هـ. احمد بن عبد الله وفقه الله آمين¹.

4-4 عقود الهبات والأوقاف:

يعتبر الوقف مظهراً روحياً وتعبيراً ثقافياً وإجراء اقتصادياً وتعاملاً اجتماعياً اكتسب أهمية كبرى في البحوث الانسانية والاجتماعية، لكونه يعبر عن حالة المجتمعات الاسلامية ويحدد ملامح الحياة اليومية بها خاصة لدى الجماعات الحضرية، حتى اصبح الوقف العامل الذي يطبع الحياة الاجتماعية ويتحكم في النشاط الاقتصادي للمجتمعات المحلية.²

يعتبر الوقف صدقة جارية أي دائمة يحث عليها الإسلام لأنها تنفع المجتمع في الدنيا بقدر ما تنفع صاحبها في الآخرة، كانت مظاهر الاقبال على وقف الاملاك داخل الاسرة كثيرة في مدينة الجزائر ولم يكن مقتصرًا على فرد دون آخر وإنما كان يشمل الافراد جميعًا من زوج وزوجة وأولاد وأحيانًا يكون بشكل جماعي عندما تكون الاملاك مشتركة بين افراد الاسرة³. لم يكن الوقف خاص بفئة اجتماعية دون اخرى، وانما كان عملاً تقوم به اغلب الفئات بمختلف أصنافها ومستوياتها فكان يقوم به الرجال كما تقوم به النساء ويقوم به الحكام كما يقوم به أفراد المجتمع ويقوم به العلماء والتجار وغيرهم⁴. أما عن المؤسسات الدينية صاحبة الوقف التي تعنى بتوزيع اموال الوقف وتساهم في تغطية الخدمات الثقافية والاجتماعية هي: مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم، مؤسسة أوقاف سبل الخيرات، مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين، مؤسسة أوقاف أهل الاندلس، مؤسسة أوقاف الاشراف⁵.

¹ م.م.و.ج، وثائق عثمانية، ميمونة بنت احمد تشتري جنة من السيد احمد اودا باشي، مجموعة رقم 3203، الوثيقة رقم 05، السنة 1188هـ

² ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 وحتى القرن 19م، البصائر للنشر والتوزيع، 2014، ص 8.

³ حمّاش، الاسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ص 885.

⁴ نفسه، ص 893.

⁵ سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، ص 37، 36.

بالإضافة الى ذلك تقر قوانين البلاد شروطا على وكيل المؤسسات الخيرية أن يكون مسلما يقوم بتعيينه الحاكم الذي هو أيضا من المسلمين وتساعد هذا الوكيل جماعة من الجناة والموثقين لجمع حقوق الانتفاع وتوزيعها وفقا للتراتب القانوني ويتقاضى هؤلاء العمال أجور عن متاعهم وأشغالهم.¹

أما عن تسيير أملاك الوقف فإن هناك هيئة تشريعية على مستوى مدينة الجزائر المعروفة بالمجلس العلمي يمثل أعضاؤها مختلف المؤسسات الدينية والادارية والعسكرية منهم القاضي والمفتي، وشيخ البلد، والوكيل والكتاب والعدول والضابط العسكري، وكان المجلس يعقد جلسته للنظر في قضايا الاوقاف ويصدر قراراته في شأنها ويسهر على تنفيذها.²

تزخر الوثائق الأرشيفية المحلية سواء على مستوى الأرشيف الوطني أو في مجموعات المكتبة الوطنية بكم هائل من وثائق وعقود الوقف وكان للمرأة نصيب كبير منها إذ أنها لعبت دورا رئيسيا في عملية الوقف فقد كانت هي كذلك توقف املاكها على مؤسسات مختلفة واستفادت من الوقف عندما كانت هي من يستفيد منه.

وهذا مثال عن عقد تحبيس (وقف) من الولية عائشة بنت السيد محمد في المجموعة "3203"، الرسالة رقم 33 المتواجدة بالمكتبة الوطنية: (الحمد لله بعد وقوع التحبيس الصادر من الولية عائشة بنت السيد محمد المذكورة في الرسم المحول اعلاه في جميع الجنة الكائنة بفحص العناصر القريبة من جنة علي خوجة المذكورة معها في المشار اليه على نحو ما بين فيه وفهم...توفيت الولية عائشة المحبسة المذكورة بعد وفاة زوجها محمد التركي المحبس عليه المذكور عن ابنتها الولية سونة.... وانحصر التحبيس الان جميع الجنة المذكورة في الولية سونة.... الانحصر التام.... الفقيه الصالح العلامة السيد محمد قاضي الحنفية...بشهادة المكرمين وهما السيد ابراهيم خوجة الجلقجي ابن اسماعيل ومصطفى الحوات بن محمد.... وإن لها اولاد صلحها وهم محمد وحمودي وإبراهيم وفاطمة الزهراء اولاد حسن الكياس لا غير...) في 4 ذي الحجة 1255هـ.³

كما ان للمرأة حضور بين أفراد أسرته وكانت تتصرف بأموالها بكل حرية حتى إنها كانت تهبط لبعض من أفراد أسرته وكانت توثق ذلك في عقود بالمحاكم الشرعية مثلما توضحه الوثيقة رقم 57 من

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق، وتغ، وتغ، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2005 ص 289.

² ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2005. ص 313

³ م.م.وج، وثائق عثمانية، وقف من الولية عائشة بنت السيد محمد (جنة) على ابنتها، المجموعة 3203 رقم، الوثيقة 33، السنة 1255هـ

المجموعة "2316" المؤرخة بتاريخ 1228هـ/1813م: (بالمحكمة الشرعية المالكية... الشيخ القاضي.. في التاريخ العالم العلامة أبي العباس السيد أحمد العلمي الواضع طابعه أعلاه دام عزه وعلاه شاهدين حضرت امه الله عائشة بنت بلقاسم العمري من أولاد... وأشهرت أنها وهبت لأولاد ابنها سي أحمد وعلي محمد الكبي وإخوته سمير ومبارك ورابع الصغار جميع ما على ملكها في... البقر وذلك خمس بقرات وثور ومقايضان ما عدى بقرة شارف شهباء اللون زيادة على العود فإنها ابقتهما لكفتها كما وهبت لمن ذكر ايضا عشرين... وعشرين ريالاً من جهة فرسن هبة تامة... وأذنت لمحمد الكبي في حوز ما ذكر له ولأخوته المذكورين وقبل منه ذلك ولأخوته... وهي بحرية وطوع وجواز أمر ذلك بتاريخ اواسط ذي القعدة الحرام عام 1228هـ¹.

ومن عقود الوقف المشهورة بقسنطينة وهو عقد صالح باي قسنطينة على ذريته "الوقف الذري" الذي سجل في اواخر رجب سنة 1200هـ حيث ان صالح باي فضل فيه واختص ابنه محمد على حساب اخواته الاصيلات الخيرات السيدة ام هاني والسيدة امنة وعائشة وفاطمة وخدوجة حيث ظهر له إخراج البنات وأولادهم ومن سيوجد له من الأولاد، وردا على هذا التراجع قامت ابنته أمنة بدعوى امام القاضي تنازع اباه في حقه في التراجع على الحبس وتأسست جلسة شرعية في هذا الشأن وكل طرف أكل من ينوبه وحكم القاضي بثبوت الحبس لصالح أمنة وألا يصح تغييره. فكان لهذا الحكم ان رفع من سمعة مؤسسة القضاء التي بدت قوية ومستقلة عن السلطة التنفيذية كما رسخت مؤسسة الاوقاف.²

وهذه عينات من عقود الأوقاف وهبات لنساء من مدينة الجزائر على ضوء وثائق من الأرشيف الوطني نقلتها الأستاذة الاليش.³

رقم العبلة/العقد	التاريخ	الواهبه او الواقفة	نوع العقد	ماهية الحبس أو الهبة	اصحاب الحق	صاحب التصريح
136/137- 98-99	1134هـ/1720م	امينة بنت الحاج	حبس	حانوت	اخوتها- السيد	زوجها السيد علي

¹ م.م.و.ج، وثائق عثمانية، هبة من عائشة بنت بلقاسم لأولاد ابنها، المجموعة 2316، الوثيقة رقم 57، السنة 1228هـ

² فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، الجزائر، 2005. ص ص 115-116.

³ loulaliche, op.cit, p-p 378-383.

العطار بن عشير	احمد العطار ونسله ثم ينتقل لفقراء الحرمين.			محمد		
	بناتها ونذريتهم واختها نفيسة وابناء خالها وهم بكير بن خليل وكوثر ثم ابنة خالها نفيسة بنت حمزة	منزل	حبس	الولاية امينة	1136هـ/1722م	50/76
جارها احمد الحرار بن محمد البجاوي.	ابنائها، بنتها وزوجها محمد بلكباشي ثلث لكل ذريتها، ويتساوى ابنائها في الوقف ثم يؤول الى فقراء	نصف منزل يقع قبل جامع علي بتشين	حبس	عزيزة بنت الحاج احمد	1174هـ/1760م	-137/136 39

التأريخ الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني من خلال الوثائق القضائية بالمكتبة الوطنية وعينات من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

	الحرمين					
88/25	1172هـ/1758م	ام الخير بنت السعيد	هبة	فرن بباب الدزاير مقابل دار ياب حسن باشا انتقل اليها عن طريق الشراء	ابنها الشاب احمد الكواش بن محمد	
3/68	1087هـ/1673م	منى بنت اسماعيل	هبة	السدس من الربع لبيت يقع بالقرب من قبر سيدي محمد الشريف تحصلت عليه من الميراث	الى بيت المال تصرف في دفن الفقراء من الغرياء	

من خلال هذه العينات من عقود الأوقاف استطاعت المرأة ان تكون فاعلة فيه فهي الواقفة وهي التي تستفيد من الوقف او أنها تطالب بحقوقها في ذلك إن وقع عليها ظلم حتي وان كانت ابنة الباي نفسه.

4-5 عقود توزيع التركة (الميراث)

تحتوي المكتبة الوطنية على وثائق عديدة تخص الموارث وتصفية للتركات على مستوى الاسرة وأصحاب الحقوق وكذلك تتطرق حتى لأصحاب الحقوق الغائبين

هذا نموذج لعقد تصفية تركة من المجموعة "3205" الملف الثاني رقم الوثيقة: 22 (الحمد لله بعد أن توفي وصار إلى عفو الله وغفرانه المرحوم بكرم الهي القيوم السيد الحاجعلي بن السيد أحمد عن زوجته الولية امنة بنت عبد الرحمان وأولاده منها محمد ومحمد وحسن ومهدي المالكين امر انفسهم

واحمد ونفسه وقامير ومريم المستقرين الى نظر خالهم السيد مصطفى العطار ابن عبد الرحمان القبري ووالدتهم آمنة المذكورة بالتقديم الشرعي اعزه الله مم يحب الخ.. وصحت الفريضة بين الورثة المذكورين من مائة سهم واحدة وأربعة اسهم للزوجة المذكورة منها ثلاثة عشر سهما ولكل ابن أربعة عشر سهما ولكل بنت سبعة اسهم وتلك جملة سهام الفريضة وخلف الهالك المذكور موروثا عنه جميع لباسه ونحاسه وقشابيته ومصوغه وبغلته وجميع داره الكاينة بالعين الحمراء وله ديون بذمة اناس شتى وجميع النصراني بيع جميع لباسه وقشابيته ونحاسه فتجمل من مجموع اثمان ذلك بإضافة بعضه الى بعض ما قدره 970 ريال وبيع جميع مصوغه وبغلته وقبض من دينه ومنابه من ثمن الحانوت المبيعة الكاينة بالسوق الكبير فتجمل من مجموع ذلك بإضافة بعضه الى بعض ما قدره 975 ريال الخ وبيع جميع النصراني بما قدره 430 ريال الخ والريالات المذكورة كلها فضية مثمانه دراهم صغار وشهد على من ذكر فيه بما فيه إلخ.....) بتاريخ اواسط محرم الحرام فاتح شهور عام ثلاثة واربعين ومائة والى عبيد الله احمد بن محمد بن دحمان وفقه الله بمنه وعبيد الله سبحانه وتعالى منصور بن حمودة وفقه الله بمنه¹.

تظهر هذه (الفريضة) تقسيم التركة وفق الشريعة الاسلامية وان المرأة يصلها حقها مع أولادها من تركة زوجها في كل شيء ولا تتعرض للإقصاء وحصر المتروكات كان شاملا لكل مكتسبات الهالك حتى ملابسه.

وتشير بعض الوثائق كيف ان المرأة تطالب بحقها من التركة اذا شعرت بنوع من التهميش مثل ما اشارت اليه الوثيقة المؤرخة بتاريخ أواخر محرم 1227م هـ الموافق لشهر فيفري سنة 1812م ذكرت حالة وفاة لزوج طلق زوجته وتوفي عن مطلقته قبل ان تنقضي عدتها فطالبت بحقها في ميراث زوجها باعتبارها ماتزال تحت عصمته...وهي القضية التي تعود للسيد محمد التركي شاوش الاصباحية الذي توفي عن مطلقته الولية موني بنت الحاج محمد امين السكة².

4-6 عقود تسوية الخلافات والمصالحات:

كثير أما كان يقع من خلاف بين أفراد العائلة أو الأسرة جراء تقسيم التركات فيؤثر ذلك على نسيج الأسرة إلا أن بعض الأسر والعائلات كانت تستدرك خلافاتها بإبرام عقود للصالح ونهاية النزاعات حول المتروكات مثل ما تبينه الوثيقة رقم 23 من المجموعة رقم "2316" المؤرخة في أوائل محرم من سنة

¹ م.م.و.ج، وثائق عثمانية، عقد تصفية تركة (ميراث)، المجموعة رقم 3205، الملف الثاني، الوثيقة رقم 22، السنة 1143هـ

² نجوى طوبال، الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر الفترة العثمانية 1122-1246هـ /1710-1830م، ج1، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة،

1221هـ/1806م: (الحمد لله. الشيخ القاضي في التاريخ الواضع طابعه اعلاه وفقه الله تعالى واعانه على ما قلده وأولاه أمين الى امة الله تعالى عائشة بنت قارة حسن بن تارزي لتعزز قدومها لمحل..... بجد جواز الاشهاد عليه شرعا فأشهدتها على نفسها اشهادا مضمنا انها صالحت أولاد خالها وهم سي عبد القادر ابن السيد الحاج محمد الزموري وأخوه سي علي وابن عمها سي بلقاسم بن السيد إبراهيم الزموري في منابها من ثمن الدار التي ورثوها عن اسلافهم فإنها اخذت منهم مائتي ريال ... وأسقطت عنهم مائتين ريال اثنتين لكن مائة واحدة من ذلك سلمت فيها لسي عبد القادر المذكور والمائة الباقية الشطر منها لسي علي والشطر لسي بلقاسم صلة منها لرحمها ومعاملة منها لمن ذكر مكارم الاخلاق وحضر الموهوب لهم المذكورون وقبلوا منها ذلك القبول التام ودعوا لها بالخير وشكروا فعلها وصنيعها وحضر ابن عمها سي احمد بن تارزي والتزم ان قدم اخوها من الغيبة وقام مدعيا ان له حقا فيما ذكر فهو المؤدى له من عنده ومن ماله الخاص به والالتزام التام شهد بهذا في...على الوجه المسطور. في اوائل محرم الحرام من عام 1221هـ).¹

5. النشاط الحرفي للمرأة:

لم توثق المرأة نشاطها المهني والحرفي كما وثقت زواجها وطلاقها وميراثها لكن معلومات هذا الجانب اخذها المؤرخون من خلال عقود التركة او البيع أو الشراء والتي تعكس حرفة المرأة التي كانت تشتغلها في حياتها وكذلك من خلال ثروتها في بيعها وشراؤها التي توجي بأنها لم تكن ماكثة بالبيت بل انها قامت بمهن متعددة، لقد أوضحت الكاتبة عائشة غطاس -رحمها الله في كتابها الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر البعض من جوانب هذا الموضوع بناء على سجلات بيت المال بمركز الأرشيف الوطني، لقد بينت أن دفاتر المخلفات او التركات العائدة الى اواخر القرن الثامن عشر كشفت ان المرأة تعاطت نشاطات حرفية كالبيع خارج البيت، أو الدلالة، وإقامة الأفراح والتمريض والتوليد، ومعلمة في الحمام وماشطة كما أنها اقتحمت مهنا كانت خاصة بالرجال كصناعة الشمع كذلك مهنة تحضير الخبز فلقد جاء ذكرهن في قانون الاسواق على ان المعتقدات هن من كن يقمن بهذا العمل، اما عن طريقة قيامهن بهذه المهن فإنهن كن يقصدن البيوت حاملات وعارضات لبضائعهن ولاسيما الملابس النسائية من اقمشة وحرير مصاغ.²

¹ م.م.و.ج، وثائق عثمانية، تسوية خلاف بين عائشة بنت قارة حسن مع أولاد خالها، المجموعة رقم 2316، الوثيقة رقم 23، السنة 1221هـ/1806م.

² عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م، ج1، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، 2000-2001، جامعة الجزائر. ص ص 315-317.

ويبدو أن النساء الاندلسيات امتهن التجارة، فقد توفيت تاجرة أندلسية عام 1619م مخلفة ثروة هامة بلغت ثلاثا وتسعين وخمسين الف دينار 59033. وتكشف تصفية التركة انها كانت من المستثمرين في المجال العقاري وكان لها قروضا كبيرة لغيرها وتمتلك العديد من العبيد وتعد هذه السيدة من أثرياء مجتمع مدينة الجزائر في ذلك الوقت. غطاس، إلا أنه هناك بعضا من المهن بقيت حبيسة البيوت كالخياطة والطرز والشبيكة وهي نوع من الدنتيل والغزل لكنها نالت شهرة كبيرة¹.

6. الخاتمة:

صحيح أنه لم يكن للمرأة في الجزائر خلال العهد العثماني أي دور سياسي أو عسكري سواء في المدينة أو الريف إلا إنها استطاعت أن تلعب دورا مهما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومن خلال ما سبق وبعد استعراضنا لعينات من عقود شرعية كانت فيها المرأة محورا مهما في أغلبها سواء من وثائق الأرشيف الوطني أو من مجموعات المكتبة الوطنية نخلص بالنتائج التالية:

- لقد حرصت المرأة ان توثق عقودها الخاصة المتعلقة بشخصيتها في حالتي الزواج والطلاق لتضمن حقوقها وحقوق أولادها وخاصة في المدن.
- كانت المرأة تتباهى بعقد زواجها خاصة اذا كان زوجها ذو مرتبة في الدولة بإعطاء تفاصيل مهرها وكذلك بعدد شهود هذا العقد بعبارة وشهود آخرون كانت تسجل في آخر العقد.
- لقد كان للمرأة شروطا في زواجها تعكس قوة شخصيتها مهما كان زوجها منها عدم الزواج بأخرى أو عدم تنقلها للعيش في مكان آخر.
- حتى في عقود طلاقها تحرص المرأة على حفظ حقوقها ان كان لها دين على زوجها مثل مؤخر الصداق.
- من خلال عقود الزواج والطلاق كانت المرأة تتمتع بحرية القبول أو الرفض.
- شاركت المرأة بما تملكه من مال في مسألة الوقف فقد كان لها الدور الفعال في المساهمة بتوقيف مالها على أولادها أو مختلف المؤسسات الخيرية.
- إن عقود الهبة توجي بمدى استقلالية المرأة في التصرف بمالها وان ليس للرجل وصاية على مالها
- كانت مجالس القضاء تعقد من أجل النظر في قضايا تخص شكايات المرأة من ظلم وقع عليها مثلما رأينا كيف حكم القاضي لأمنة بنت صالح باي على حساب ابها وهو الامير وأدخلها مع أخواتها في وقف أبيها.

— لقد لعبت المرأة دور اقتصاديا في مجتمع المدينة بأن امتهنت بعض الحرف واعمال التجارة
اكتسبت بها استقلالية مادية عن الرجل.

— إن الاهتمام بالوثائق الأرشيفية والتنقيب في الوثائق المختلفة سواء الإدارية أ والقضائية أو
سجلات المحاكم الشرعية، أو سجلات البايك يسمح بخلق تصور قريب من الحقيقة عن تاريخ الجزائر
خلال تلك الفترة ويسمح للمؤرخين والمهتمين بالتاريخ من اصدر دراسات تاريخية جادة تكون قاعدة
للبحث للمراحل التاريخية الموالية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الوثائق الأرشيفية:

— المجموعة رقم 3203: الوثائق رقم 57-02-05-33

— المجموعة رقم 3205-الملف الثاني: الوثيقة رقم 02

— المجموعة رقم 2316: الوثائق رقم 24-57-23

2- المصادر:

- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق، وتغ، وتغ: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر
والاشهار، الجزائر، 2005

3- المراجع:

- خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية
والتونسية، منشورات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القدر، قسنطينة، 2010.
- ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 وحتى القرن
19م، البصائر للنشر والتوزيع، 2004

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار
الغصائر، الجزائر، 2009

- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، الجزائر، 2005

4- المراجع باللغة الأجنبية:

- Fatiha loualiche, lafamille à alger XVII et XVIII siècles, parenté ,alliance et patrimoine,
ED media plus, constantine,2017

5- الرسائل الجامعية:

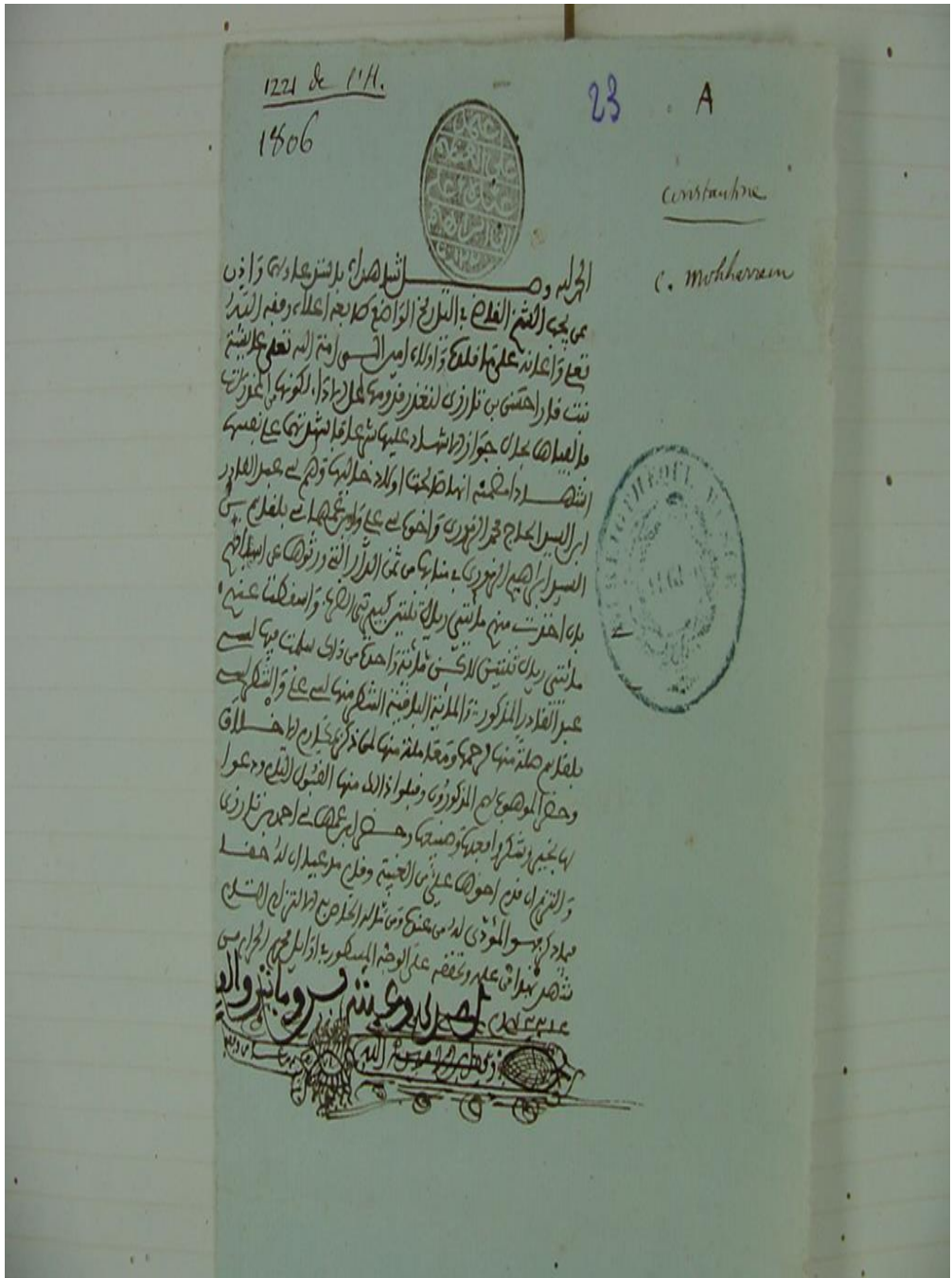
- أزرق شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه في
التاريخ، جامعة الجزائر، 2005

- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببائك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007
- نجوى طوبال، الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر الفترة العثمانية 1122-1246هـ/1710-1830م، ج1، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2014
- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م، ج1، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، 2001-2000، جامعة الجزائر
- 5- فهمية عمريوي أوقاف الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر من 1009 إلى 1246هـ/1600-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2018/2017
- خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2006

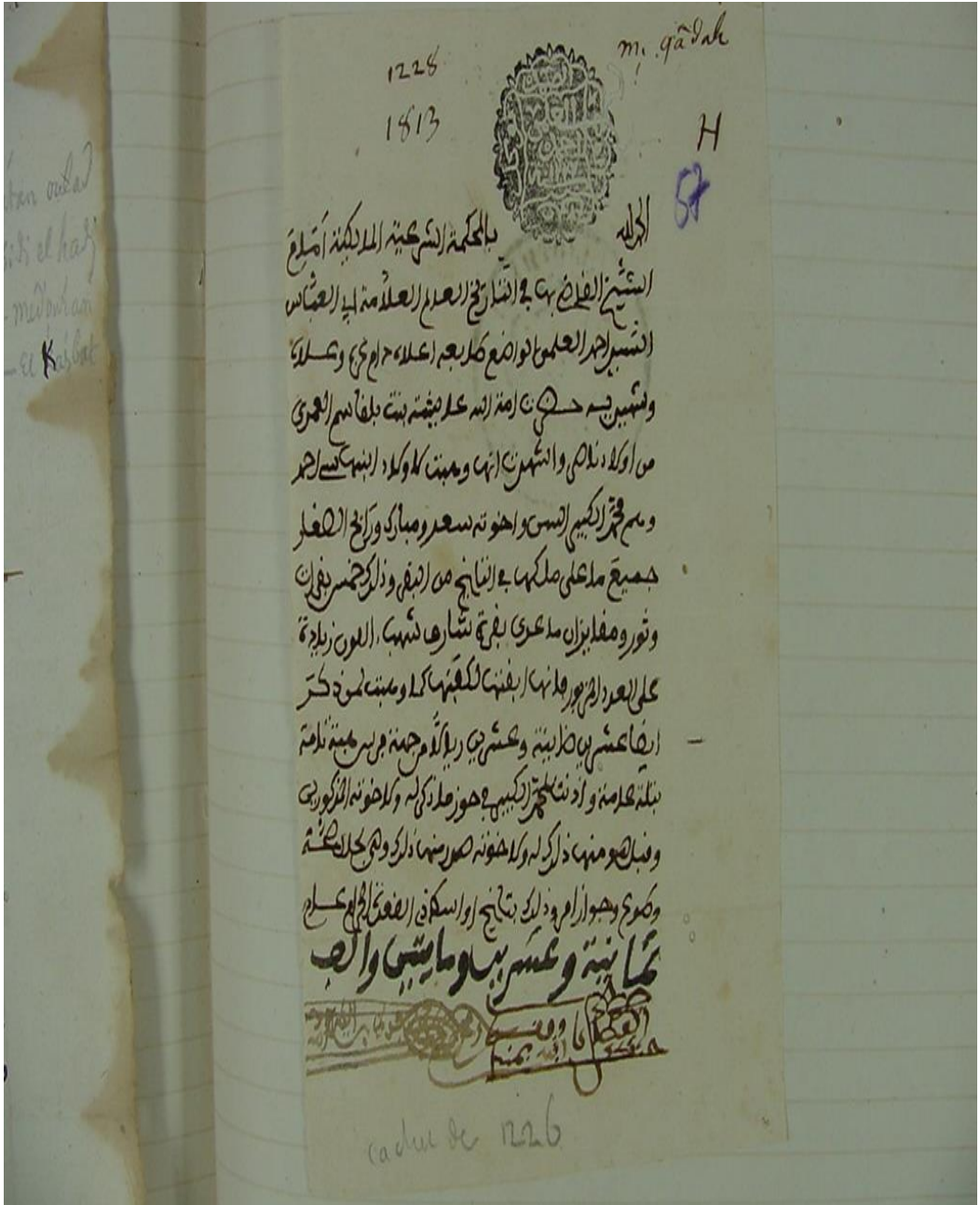
ملاحق:



الملحق 1: نسخة أصلية من الوثيقة رقم 20 من المجموعة 2316 بالملكية الوطنية بالحامة المؤرخة في 1220/هـ 1805م تتضمن موضوع: تسوية خلافات بين الأخوة كانت أختهم عائشة طرفا معهم.



الملحق 2: نسخة أصلية من الوثيقة رقم 23 من المجموعة 2316 بالمكتبة الوطنية بالحامة المؤرخة في 1221 هـ/1806 م تتضمن موضوع: تقسيم تركة (ميراث)



الملحق 3: نسخة أصلية من الوثيقة رقم 57 من المجموعة 2316 بالمكتبة الوطنية بالحامة المؤرخة في 1228هـ/1813م تتضمن موضوع: هبة من الولية عائشة بنت بلقاسم الى أولاد ابنتها (أحفادها).